

## (7) "الأحرف السبعة، والحروف المقطعة: بيان حقائق، وتصحيح مفاهيم" دراسة وصفية تحليلية.

أحمد عمر أبو شوفة.

باحث في تفسير القرآن الكريم وعلومه

T\_abushufa@hotmail.com

– المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونشكره، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، ونشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه والتابعين.

يقول الله ﷻ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ ص، الآية: "29".

وبعد: فقد من الله ﷻ على الأمة الإسلامية بفتوحات ربانية، وعلوم شتى تخدم كتابه العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فهو كتاب عظيم، يحوي أسرار الكون كله، من الخلق والإيجاد والفاء والبعث وغيرها، قال الله ﷻ: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ الأنعام، من الآية: "38"، أنزله الله بعلمه والملائكة يشهدون، وجعله خاتمة شرائعه المنزلة على أنبيائه ورسوله – عليهم السلام –؛ ليهدي به الناس إلى صراطه المستقيم، أنزله بلسان عربي مبين على أمة أمية تنطق بلسانها سليقة دونما تكلف، ولغتها من أفصح اللغات، فجاء هذا الكتاب ببلاغة نصه العالي المستوى بيانا وفصاحة؛ ليتحدى بلاغة العرب وفصاحتهم، فأعجزهم عن أن يأتوا بسورة مثله أو آية أو حتى حرف، ومن صور إعجازه تلك الحروف المقطعة التي وردت في مفتح تسع وعشرين سورة، هي: "الم، المص، الر، المر، كهيعص، طه، طسم، طس، ص، حم، عسق، ق، ن"، وفق ترتيب المصحف.

هذه الأحرف المقطعة شغلت أذهان المفسرين والعلماء قديما وحديثا، وكثرت أقوالهم فيها، ولم يصلوا إلى رأي جازم أو قول قاطع فيها، وهو ما دفع كثيرا من المصنفين وبخاصة المتأخرين منهم إلى تكرار معظم تلك الأقوال دون تمحيص أو دليل بين؛ إذ إن من يطالع تلك المصنفات المرتبطة بهذه الأحرف ليجد العجب العجاب، فكثيرون منهم يجعل كل همّة نقل عديد الآراء، ولو لم تكن معزوة إلى أصحابها.

وفي هذا السياق نقل الإمام السيوطي في كتابه: (الإتقان في علوم القرآن) نحو أربعين قولاً غير معزوة إلى أصحابها، أفرد لها في النوع الثالث والأربعين: "في باب: المحكم والمتشابه"، فصلا تحت عنوان:

- "والمتشابه أوائل السور والمختار فيها أيضا أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى" (1).
- ومثلها الأحرف السبعة التي ورد ذكرها في بعض أحاديث النبي ﷺ، هي الأخرى شغلت أذهان كثير من العلماء والباحثين قديما وحديثا دون أن يصلوا فيها إلى رأي قاطع، ولا وقفوا على دليل دامغ.
- ومن هنا جاء هذا البحث ليوضح المسألتين، محاولا الوصول إلى رأي مقنع بالأدلة والشواهد. وعنوانه:
- "الأحرف السبعة، والحروف المقطعة بيان حقائق وتصحيح مفاهيم: دراسة وصفية تحليلية".
- أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:
- الأول: أنه يعالج مسألة الأحرف السبعة، والحروف المقطعة، وكيفية إرجاعهما إلى أصولهما الصحيحة.
- الثاني: تعقب الأقوال الواردة فيهما، ومتابعة الردود المجانبة للصواب في هذه المسألة، والرد عليها.
- الثالث: بيان المراد بالأحاديث الواردة في مسألة الأحرف السبعة، وتوضيح ذلك وفق قواعد علمية.
- أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:
- أولا: بيان الآراء والأقوال الراجحة في توضيح دلالات الأحرف السبعة، ومعاني الحروف المقطعة.
- ثانيا: إثارة انتباه الباحث، وتوجيههم إلى التعمق، وسبر أغوار هذا النوع من الدراسات.
- ثالثا: ذكر بعض صور الإعجاز القرآني، وبيان شيء من بلاغته التي أعيت الفصحاء والعلماء.
- أسباب اختيار الموضوع: من أهمها ما يلي:
- أولا: عدم وجود دراسات - حسب علمي - سابقة تعنى بهاتين المسألتين على وجه الخصوص.
- ثانيا: أن ما تناولته بعض الكتب قديما وحديثا لا يعدو كونه تكرارا لعدد من الآراء والأقوال فقط.
- ثالثا: إتمام دراسة هذا الموضوع، وتصحيح بعض ما تناولته منه في أحد كتاباتي السابقة.
- المنهج المتبع في هذه الدراسة: سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التوصيف والبيان للأقوال الواردة في هذه المسألة، ثم القيام بتحليلها، ومن ثم اختيار الراجح من الآراء الواردة فيها، وفق قواعد البحث العلمي وضوابطه المعمول بها في مثل هذا النوع من الدراسات.
- خطة البحث: قسم الباحث دراسته هذه إلى الآتي:
- "مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس": هذا بيانها:
- المقدمة: تحتوي على توطئة عن: الموضوع، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختيار الموضوع، والمنهج المتبع فيه، وخطته الدراسية.

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: 8/2 - 12.

- المبحث الأول التمهيدي: "السبع من المثاني، حقيقتها، والمراد بها".
  - المبحث الثاني: "الأحرف السبعة، وعلاقتها بالقراءات القرآنية".
  - المبحث الثالث: "منهج السابقين في بيان الأحرف النورانية المقطعة".
  - المبحث الرابع: "الحروف النورانية المقطعة معجزة القرآن الكبرى".
  - الخاتمة: تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.
  - الفهرس: يضم قائمة بمصادر الدراسة ومراجعتها التي اعتمدها الباحث.
- والله ﷻ أسأل الإعانة والتيسير، والتوفيق لما يحب ويرضى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

المبحث الأول التمهيدي: "حقيقة السبع من المثاني، والمراد بها":

ورد ذكر المثاني في القرآن الكريم في قول الله ﷻ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ الزمر، من الآية: "23"، وخص ﷻ نبيه ﷺ بإتيانه سبعا من هذه المثاني في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ الحجر، الآية: "87"، وقد أثار مفهوم السبع المثاني اهتمام المفسرين وأهل التأويل وغيرهم، فذهبوا في تفسيرها وبيان معناها مذاهب شتى، ولم يستقر لهم قرار أو رأي على أحدها.

ومن يراجع المؤلفات يتضح له ذلك جليا، ولعلي هنا في هذا المبحث أكتفي بذكر موجز لبعض منها، فقد ذهب فريق منهم إلى أن المقصود بها السور السبع الطوال، وذهب فريق آخر إلى أنها سورة الفاتحة، وقال بعضهم: هي القرآن كله؛ لأن القصص والأخبار تشتمل فيه وتردد، وقيل: السبع المثاني هي آل حميم، وقيل: هي السبع الصحائف، أي: الأسباع، وقيل: هي المعاني التي أنزلت في القرآن من: الأمر، والنهي، والبشارة، والإنذار، وضرب الأمثال، وتعداد النعم، وأخبار الأمم، وقيل غير ذلك<sup>(2)</sup>.

وبالنظر إلى معنى هذه الآية الكريمة، وإعرابها، وبالوقوف عند الذي قرره علماء اللغة والتأويل في بيان معنى: "من" الواردة فيها، وتعدد الأقوال بشأنها، من حيث: إنها زائدة؛ فلا يحتاج إلى تقديرها<sup>(3)</sup>، أو إنها على معنى: "التبعض"، أي: سبعا بعض المثاني<sup>(4)</sup>، أو إنها على معنى: "بيان الجنس"، أي: سبعا هي المثاني<sup>(5)</sup>، وغير ذلك من الأقوال يتبين أنها لا تفي بتوضيح المراد، ولا تصلح لبيان معنى الآية.

(2) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: 493/6، 494، والنحرير والتنوير، لابن عاشور: 78/14، 79.

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي القيسي: 81/1، وتفسير القرآن، للسمعاني: 31/1.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 185/3، والمحزر الوجيز، لابن عطية: 372/3، وإيجاز البيان، للنيسابوري: 473/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 185/3، والكشاف، للزمخشري: 416/3، وإيجاز البيان، للنيسابوري: 472/1.

وللرد على هذه الأقوال من الحذف أو التقدير أو التأويل الوارد لغةً على النص القرآني، أقول: إن النص القرآني أعلى مكاناً وأسمى بياناً، وأقوى حجة، وأبلغ فصاحة، وأرفع منزلة من تلك الأقوال جميعها، فهو ثابت من عند الله ﷻ؛ فلا يحتاج إلى زيادة أو نقصان أو تقدير أو حذف؛ فهو كلام الله ﷻ، وصفة قائمة بذاته العلية، وكلامه ليس كمثل شيء، وهذا النص القرآني ليس نصاً لغوياً، يخضع لقواعدها وأحكامها، بل هو أصل، فهو ليس فرعاً، فلا يقاس على غيره، بل العكس، وهو أن اللغة هي فرع بالنسبة للنص القرآني، والفرع تابع للأصل؛ لذا قال ﷻ: **فَإِنَّمَا يَسْرَنَاهُ بِلِسَانِكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا** ﴿مريم، الآية: "97"﴾، قال أهل التفسير: المعنى: لكي يُنطق به أنزل بلغتك التي هي لغة العرب؛ ليكون النص القرآني - حرفاً أو كلمة أو هو كاملاً - دالاً وموضحاً ومفسراً للغة العرب ولهجاتهم، وليس العكس، كما يتصور بعض أهل اللغة والتأويل ومن نحا نحوهم<sup>(6)</sup>.

ثم إن المتبع لمنهج الرسول الأكرم ﷺ في تفسيره للقرآن الكريم يجد أنه لم ينح منحى الحذف أو التقدير أو التأويل أو غيرها في تعليم صحابته ﷺ، وكذلك فهمهم لنصوص القرآن الكريم إجمالاً وتفصيلاً، فهو كما قال ﷻ: **﴿وَاتَّبَعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَخُوكَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾** ﴿يونس، الآية: "109"﴾، فلم يقل النبي ﷺ لهم ﷻ - وهو أعلم خلق الله بكتاب الله -: إن في الآية كذا تقديراً بمعنى كذا، أو إن في الآية الأخرى حذفاً، هو كذا، أو إن الحرف الذي هو كذا زائد، بمعنى كذا، أو على هذا التأويل يكون المعنى كذا، وهو الذي وجهه ربه بقوله ﷻ: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾** ﴿المائدة، من الآية: "76"﴾.

أما الآية الكريمة: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾** فإن الحكم الذي تضمنته واشتملت عليه كان وحيًا إلهياً ينزل على النبي ﷺ، كما حدث في كثير من المناسبات والأحداث في عهد النبوة، ويستثنى من ذلك الاجتهاد في فهم النص القرآني باختلاف الزمان والهيئة والمكان وأقضية الناس وحوادثهم المستجدة وأمورهم المستحدثة في الإطار العام لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وهذا لا علاقة له بالبتة بموضوع الأحرف المقطعة النورانية، ولا صلة له بكيفية ضبط الحروف ورسمها في تركيبية النص القرآني من جهة، ولا بالنص في حد ذاته من جهة أخرى.

ومن هنا أقول: إن السبع من المثاني التي جاء ذكرها في القرآن الكريم تُعدُّ من أسرار الكبري، ومن معجزاته العظمى، وأنها ليست القراءات السبع، وأنها خصت بالذكر لمزية تميزت وانفردت بها دون سواها، وأن فهمها هو مفتاح الولوج لتفسير الأحرف السبعة وبيان المراد منها، وأن الأحرف النورانية الأربعة عشر المقطعة - التي سيأتي الحديث عنها - هي المقصود بقول الله ﷻ: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾** إذ إن هذا النص

(6) ينظر: البحر المديد، لابن عجيبة: 368/3، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: 176/16، أيسر التفاسير، للجزائري: 336/3.

الذي بين أيدينا يدل دلالة واضحة على أن المقصود بالسبع من المثاني هي الحروف المقطعة التي لها خصوصيتها على بقية الآيات الأخرى، وقد اقتضت هذه الخصوصية تمييزها بالذكر دون سائر آي الكتاب العزيز.

وخلاصة القول أن السبع المثاني المذكورة في السنة غير السبع من المثاني التي وردت صراحة في القرآن.

وقبل الخوض في الحديث عن الأحرف السبعة، والحروف النورانية المقطعة، أُعرج بذكر الأسباب التي دعت

إلى هذا التأصيل التاريخي والعلمي لهذه المسألة، متمثلة في الآتي:

- معالجة هذه القضية التي تعد من أكبر القضايا التي لم تعالج في الفكر الإسلامي، وذلك من خلال إرجاعها إلى أصولها وثوابتها بفهم الصحابة رضي الله عنهم بما أخذوه وعايينوه وفهموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، على أصول المنهج العلمي في البحث والاستقصاء.

- إرجاع المصطلحات المحدثة في قضية الأحرف السبعة إلى ألفاظ النص القرآني، والثابت من السنة النبوية؛

حتى يرد على الألفاظ التي استعملت في فهم حديثي الأحرف السبعة، الآتي ذكرهما في المبحث الثاني، وهما:

حديث عمر بن الخطاب، وحديث عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وبيان أن الألفاظ المستعملة في فهمهما وشرحهما ليس لها أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالدلالة على معنى الأحرف السبعة، وفق ما سيأتي بيانه وتفصيله.

- التعقبات والردود على ما وقع من الفهم المجانب للصواب في قضية الأحرف السبعة، وذلك بعرض أصل

القضية ونشأتها وإيراد نصها حرفياً ومن ثم الرد عليه بالأدلة بحسب المسألة أو القضية وما يتفق معها ويناسبها من

الدليل والوجه القائم عليه في الاستدلال. وهذا يقتضي عرض وسرد ونقل ما كتب في هذه القضية من أمات

الكتب والمصنفات والمؤلفات قديماً وحديثاً، حتى نصل بعون الله من خلالها إلى الغاية المنشودة والبعية

المقصودة في معرفة الأحرف السبعة، التي أعيت وأرهقت كثيراً من العلماء والباحثين والمتخصصين على مدى

أربعة عشر قرناً ونيفاً من الزمن دون الوصول إلى حقيقتها.

- يرد أيضاً على ما ذكرنا أيضاً قضية اختلاف القراء في الحروف المقطعة، من حيث الوقوف عليها من عدمه،

وما ذهب إليه بعضهم من أن هذه الحروف المقطعة في بداية كل سورة ليست آية مستقلة، في حين يعدها بعضهم

الآخر آية مستقلة يجب الوقوف عليها، وعدم تجاوزها أو وصلها بما بعدها من الآية الأخرى، بل إن القارئ

الواحد عدّ بعضها آية، ولم يعد بعضها الآخر آية. ومن ذلك اختلافهم في مواضع الوقف على تلك الأحرف

المقطعة، وعدد تلك المواضع، وعدّ موضع الذي يجب الوقف عليه منها آية، والذي لا يجب الوقف عليه ليس

بآية، وإن لم يكن بآية فهل يجب الوقف عليه أو لا؟ وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بهذه الحروف وفق ما سيأتي

بيانه.

- وما زاد القضية تعقيدا اختلاف القراء في العدّ القرآني، إذ لو فهم أصلُ القضية لما احتاج الأمر إلى كل تلك الأعداد من المؤلفات المتراكمة في التراث الإسلامي متى رجعوا إلى عدّ الصحابي زيد رضي الله عنه.  
وهنا سؤال يرد مفاده: لماذا خص زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه بذلك من دون بقية الصحابة الستة الذين حفظوا القرآن الكريم كاملا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هذا ما سيأتي بيانه.  
والجواب أنه رضي الله عنه هو الصحابي الوحيد الذي كتب القرآن الكريم كله، في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وخلافة أبي بكر، وعثمان - رضي الله عنهما -.  
وإتماما لفائدة الحديث عن الأحرف السبعة، والحروف النورانية المقطعة، بعد ذكر الأسباب التي دعت إلى هذا التأصيل التاريخي والعلمي لهذه المسألة، فسأعمل في المبحثين التاليين من هذه الدراسة على توضيح ذلك وبيانه وفق قواعد بحثية، وأدلة علمية؛ إظهارا للحقيقة، وتصحيحًا للمفاهيم.  
المبحث الثاني: "الأحرف السبعة، وعلاقتها بالقراءات القرآنية":  
جاء ذكر الأحرف السبعة في حديثين صحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم فيهما عن هذه الأحرف السبعة، وقد اختلفت آراء أهل العلم قديما وحديثا في بيان المراد من هذه الأحرف السبعة، وتباينت آراؤهم فيها.  
وسأعرض في هذا المبحث لهذه المسألة، وبيان ما يتعلق بها، مبتدئا الكلام أولا بذكر الحديثين:  
الحديث الأول: أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أقرأني جبريلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَأَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي؛ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" (7).  
الحديث الثاني: أخرجه البخاري بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال رضي الله عنه: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ؛ فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ" (8)، وهذا الحديث مروى أيضا عن أحد وعشرين صحابيا.  
فعند بعض القراء أن هذين الحديثين هما الأساس والمعول عليهما في إثبات (القراءات)، حتى أدخلوها أي: القراءات في مسمى القرآن الكريم، وجعلوها بذلك منزلة من عند الله العلي القدير؛ استنادا للأحرف السبعة الواردة في الحديثين المذكورين، فعدّوا الأحرف السبعة على أنها هي: القراءات السبع، وألفت في ذلك كثير من المؤلفات التراثية، وكتبت بحوث، وأعطيت إجازات على أساس ما ذكر. مع العلم أن هذا الرأي هو ليس رأي الأكثرية، بل هو منتقد منهم.

(7) صحيح البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، الحديث: "4991"، 184/6، وصحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب:

إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، الحديث: "1854"، 202/2.

(8) صحيح البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، الحديث: "4992"، 184/6، وصحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب:

إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، الحديث: "1851"، 202/2.



على أن هذا الكم من المنتوج التراثي في هذا المضمون ومع كل الجهود المبذولة من علماء السلف رحمهم الله تعالى، ومن لحق بهم في الركب في عصرنا لم يتوصلوا إلى فهم المراد الصحيح للأحرف السبعة. وباستعراض الحديثين المذكورين آنفاً وبالنظر فيهما نجد أنهما يتكلمان عن الأحرف السبعة، وليس عن القراءات السبعة هذا من جهة. أما من جهة أخرى فقد يقول قائل: إن الأحرف السبعة قد فسرت على أنها القراءات السبع، وهو ما اختاره بعضهم، وبنى عليه أحكامه على مدى القرون السالفة. لكن بالرجوع إلى كتب أهل العلم والاختصاص في هذا الجانب الحساس جدا في شريعة الإسلام نجد أنهم أنفسهم قد تخطوا في هذا المفهوم، ولم يجدوا لما أثبتوه بادئ الأمر منتهى في نهايته يقيم الحجة على الاستدلال للقراءات السبع إلا من جهة هذين الحديثين؛ لكونهما تضمنا ذكر الأحرف السبعة. فهم - واجتهاداً منهم - قد جعلوا الصلة بين القراءات والأحرف السبعة صلة عموم وخصوص من وجه، وجعلوا أيضاً نسبة القراءات السبع إلى (القراء السبعة) إنما هي نسبة اختيار وشهرة، لا رأي ولا شهوة، بل اتباع للنقل والأثر، وهو ما أقر به مؤلف القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، بأن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، كما يذهب إلى ذلك بعضهم<sup>(9)</sup>.

ومما زاد المسألة تعقيداً هو أن الذين وضعوا الضوابط الثلاثة المشهورة لمعرفة صحة القراءة وقبولها، وهي: (موافقة وجه من وجوه اللغة العربية ولو ضعيفاً، وموافقتها للرسم العثماني ولو احتمالاً، وصحة سندها بتواتر عن النبي ﷺ)، هم أنفسهم قد خالفوا ما وضعوه من ضوابط، وما اشترطوه من شروط، فقالوا: إن القراءة التي صح سندها ولم تتواتر، ووافقت رسم المصحف والعربية ولو بوجه، هذه القراءة لا تكون من الحرف الذي جمع عثمان ﷺ الناس عليه؛ لأنها لو كانت من ذلك الحرف لحظيت بالتواتر؛ لأن الإقراء العام كان بذلك الحرف<sup>(10)</sup>. إذن فما الحرف الذي جمع عثمان ﷺ الناس عليه؟ هنا المشكل، فضلاً عن مشكل إدخال المصطلحات ك(الرفع)، وهو مصطلح يجب عدم استعماله في فهم هذه القضية.

قال الشيخ بازمول معقبا على كلام أبي عبيد القاسم بن سلام: "والمقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة وجابر بن عبد الله ﷺ"، ثم أضاف قائلاً: "وقد كان يروي عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى من يستنبط من هذه الأحرف معرفة صحة التأويل"<sup>(11)</sup>.

<sup>(9)</sup> ينظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لبازمول: 134/1 - 136.

<sup>(10)</sup> ينظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور، للجرجاني: 58/2.

<sup>(11)</sup> القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لبازمول: 160/1.

وتعقبا على ما ذكره الشيخ بازمول أقول: والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قول أبي عبيد هو الحق الذي لا معدل عنه، فإن هذه القراءة التي صح سندها إلى الصحابي وخالفت رسم المصحف إما أن يصرح الصحابي برفعها إلى الرسول ﷺ، فيكون حكمها على أدنى الأحوال حكم خبر الآحاد المنقول عنه ﷺ في تفسير القرآن الكريم، إن لم تعد من الأحرف السبعة فتكون من باب تفسير القرآن بالقرآن، ويستعان بها في اللغة والإعراب.

وهنا أقول: إن هذه السقطات لا يجب أن تكون إذا ما اتبعنا المنهج العلمي والدليل الشرعي في معرفة الأحرف السبعة فضلا على أن مصطلح (خبر الآحاد) مصطلح لا يجوز استعماله أيضا في فهم القضية كما تقدم؛ لأن مصطلح (الآحاد) مستحدث، ولا يخفى على ذي عاقل لبيب أن خبر الآحاد حجة بنفسه في العقائد والأحكام من حيث صحة سنده. أما في هذه المسألة فلم يرد نص عنه ﷺ مفسرا لحديث السبعة الأحرف، ولم يُنقل عن السلف الصالح ﷺ شيء من ذلك، إذ لو شاع بينهم نص مفسر لها؛ لكان أدعى لأن ينقل إلينا؛ فالصحابة كلهم عدول بشهادته ﷺ فيهم كما ورد في نصوص السنة<sup>(12)</sup>.

وعلى كل حال فلو بقي الأمر على ما هو عليه في عدم معرفة هذه الأحرف السبعة وفهمها فهما صحيحا، فإننا سنشهد نسخا جديدة من الأجيال القادمة متزايدة في التخبط، ينقل بعضهم عن بعض من المراجع والمصادر نفسها دون التحقق والتثبت وإنزال القضية وفق المنزلة العلمية الشرعية الصحيحة.

وقد ثبت من خلال الاستدلال بأقوال السابقين والمحدثين ممن ألفوا في علم القراءات الآتي:

- عدم صحة تسمية الأحرف السبعة بالقراءات السبعة.

- أن جميع المؤلفات والبحوث لم تصل إلى حقيقة معرفة الأحرف السبعة.

ومثال ذلك ما ذكره الشيخ بازمول، عند حديثه عن تعريف القرآن الكريم بقوله: "القرآن الكريم كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام المنقول إلينا تواترا المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة منه، المجموع بين دفتي المصحف، المفتوح بسورة الفاتحة المختتم بسورة الناس"، ثم قال: "هذا الضابط في التعريف عبرت به من عندي، مستفادا من كلام العلماء رحمهم الله"<sup>(13)</sup>.

وفي شرحه لهذا التعريف وضَّح أنَّ عبارة: "المنقول إلينا تواترا"، أدخلت القراءات المتواترة حقيقة أو حكما، وأخرجت الشاذة، والأحادية التي لم تتلق بالقبول، فلا تسمى قرآنا بالضوابط التي ذكرها<sup>(14)</sup>، وهي عبارة نقلها من كتاب: (النشر في القراءات العشر)، لابن الجزري رحمه الله، ونصها أن: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه،

(12) ينظر: روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، للصابوني: 486/2.

(13) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لبازمول: 26/1.

(14) المصدر نفسه: 27/1.



ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف<sup>(15)</sup>.

فالتخبط مستمر، فمن قال: إن القراءات منقولة إلينا ومتواترة من لدن رسول الله ﷺ فالقرآن عنده هو المتواتر والمنقول إلينا من لدن رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة فهو الحجة الخالدة والمعجزة الباقية، لكن من أدخلها جعلها بذلك مفهوما للأحرف السبعة، ولو علم من أدخلها في مفهوم الأحرف السبعة وعدّها قراءات سبعة أن المراد من الأحرف السبعة غير ذلك، وأن المقصود منها مغاير ومجانب لما استقر عليه رأيه، ولما استقرت عليه جميع الكتابات بشهادات كثير من الأئمة؛ لما أدخلها فيها ولا عدّها منها.

ومن ثم أقول: إن الحروف المقطعة التي افتتحت بها تسع وعشرون سورة من القرآن الكريم، تعد الركيزة الأساسية ومفتاح الدخول إلى عالم تفسير الأحرف السبعة التي ضاعت حقيقتها ومفهومها بين طيات الكتب، مع أن العلماء السابقين - جزاهم الله خيرا - قد أفرغوا فيها ما عندهم كما ذكرت آنفا، فلهم ثواب المجتهد، لكنهم عجزوا عن تفسير (الأحرف السبعة)، وذلك لحكمة أرادها الله، وهم معذورون فيه؛ لتبقى المعجزة فوق مستوى خلقه المحدود، قبل أن يحين الوقت لمعرفتها بعد أن ظهر كثير من أسرار القرآن ومعجزاته العلمية، وسبحان الله القائل: **لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ** ﴿الرعد، من الآية: "38"، ولو تنبه العلماء لذلك لانتهى الأمر علما وفهما وحقيقة وحكما، لكن لما ربطوا آية الحجر بالحدِيثين السابقين ضيعوا ذلك<sup>(16)</sup>.

### المبحث الثالث: "منهج السابقين في بيان الحروف النورانية المقطعة":

اجتهد كثير من العلماء والمفسرين في تفسير الحروف المقطعة، وإيضاح دلالاتها وبيان معانيها؛ مستنديين تارة إلى بعض الأقوال الاجتهادية من الصحابة رضي الله عنهم، وأخرى إلى اجتهاداتهم الفردية في فهمهم لهذه الحروف تبعاً لما يتبعها من الآيات؛ حتى أفرغوا ما في جعبتهم فيما يتعلق بتفسيرهم لهذه الأحرف النورانية المقطعة، وذلك بدءاً من القرن الثاني الهجري حتى القرن الرابع عشر الهجري، لكنهم لم يصلوا إلى قول شاف ورأي قاطع يبين المعنى الخفي لهذه الأحرف المقطعة، ومع ذلك فهم - جزاهم الله خيراً - معذورون في ذلك، بعد أن ضاع السر

<sup>(15)</sup> النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: 9/1.

<sup>(16)</sup> ينظر: المعجزة القرآنية حقائق علمية، لأحمد أبو شوفة، ص: 127 142.

الحقيقي لها في طيات تفاسيرهم وكتبهم، قبل أن يحين الوقت الذي قدره الله للباحث لبيان معاني هذه الأحرف المقطعة النورانية، وتوضيح حقيقتها، وإظهار أسرارها.

ولعل الذي أوقعهم في ذلك هو تلك الطريقة التي سلكها بعضهم في الاستدلال على ما ذهبوا إليه، حيث إن استدلالاتهم تلك قائمة على المنهج العلمي الشرعي غير التقليدي، - الذي اتبعه كثيرون منهم دونما تثبت للمنقول في عزوه لمن نقله - في التأسيس على هذا المنقول بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو آثار مفتعلة، فقد تكون هذه الأحاديث والآثار لها شواهد تصح بعضها، وفيها زيادات يغني الصحيح الثابت عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذلك الفهم الآخر للأحاديث الصحيحة الواردة في مسائله ومباحثه، وهو ما زاد من ضعف المعالجات التي أدخلت على الموضوع، ظنا ممن كتب أن المعنى المراد في الحديث هو ما فهمه واستقصاه، ولا يدري أنه اتبع سلفه ومن قبلهم تقليدا دون تحقيق أو تدقيق.

وكذا كل من كتب في مسائل هذه القضية دون أن يقتل القضية بحثا - كما يقال -؛ لإيجاد حل لإشكالاتها بمعالجات قوية الأدلة صحيحة الفهم، لا الاعتماد على مجرد النقل والنقل فحسب.

وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية رحمه الله: "وإذا قابلنا بين الطائفتين: (أهل الحديث وأهل الكلام)، فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم.

أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج، وأما الثاني: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين، ولا يهتدون للخروج من ذلك، ثم إن الأمر راجع إلى شيئين: إما زيادة أقوال غير مفيدة، يظن أنها مفيدة كالأحاديث الموضوعية، وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها، إذ كان أتباع الحديث يحتاج أولا إلى صحة الأحاديث، وثانيا إلى فهم معناه كأتباع القرآن، فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين، ومن عابهم من الناس فإنما يعيهم بهذا.

ولاريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع، وآثار مفتعلة، وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه" (17).

وهذا النص يذكرنا ويرجعنا إلى الأصول العلمية الشرعية جملة وتفصيلا، التي تبنى عليها المسائل والموضوعات الشرعية تأصيلا وتحريرا؛ حتى يقطع القناد على المتعارف عليه من دون دليل ثابت صحيح، أو المألوف لما قاله فلان عن فلان، عار عن الصحة والدليل والإجماع، وصدق الله القائل: ﴿ فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ الرعد، من الآية: "17". وبذلك تتجلى الحقائق، وتظهر الثوابت، فالعلم - كما قال

(17) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: 23/4، 24.

الشيخ الألباني -: "في تقدم مستمر لا يعرف الجمود، وفي كلِّ يوم تُخْرِجُ المطابعُ مصادرَ علمية جديدة، لم تكن معروفة من قبل، ممَّا يساعد الباحثين المحققين على تحسين مؤلفاتهم وتنقيحها، وتغذيتها بفوائد جديدة، وتحقيقات لم تكن متيسرة لكثيرين من قبل"<sup>(18)</sup>.

والسؤال الذي يعرض هنا في هذا السياق: لماذا لم يصل علماءنا السابقون إلى الغاية المطلوبة في تفسيرهم لهذه الأحرف؟ وما الحكمة في نزول القرآن الكريم على هذه الأحرف المقطعة؟.

وللجواب عن ذلك أقول: إنه من المعلوم أن الرسول الأكرم ﷺ لم يثبت عنه أن فسّر شيئاً من هذه الأحرف المقطعة أو أنه بين معناها، كما لم يرد أن أحداً من صحابته الكرام ﷺ قد سأله عنها، أو استوضح معناها، كذلك لم يثبت أن سأل عنها غيرهم منذ أربعة عشر قرناً من الزمان؛ لتبقى هذه الأحرف السر الأكبر لمعجزة القرآن الكريم الخالدة، فالله ﷻ هو وحده أعلم بسر هذه الأحرف ومعناها الحقيقي، فهي معجزة بذاتها، والقرآن الكريم نزل عليها كما تقدّم. ثم إن القرآن الكريم عندما أنزلت آياته على الرسول ﷺ، وكتبها الكتبة ﷺ، وعلى رأسهم رئيس الكتبة وأعلمهم الصحابي: زيد بن ثابت الأنصاري ﷺ، وهو ما أجمعت عليه الأمة، لم يكتب منقطاً بنقط، كما هو عليه اليوم، ولم يُشكّل كذلك، أي: من غير حركات الرفع والجزم والضم..."<sup>(19)</sup>. وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله:

فَجَرَّدُوهُ كَمَا يَهْوَى كِتَابَتَهُ . . . مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرًا<sup>(20)</sup>

أما عملية شكل كلمات القرآن الكريم بوضع الحركات: (الضمة، والفتحة، والكسرة، إلخ)، عليها فقد بدأت في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، حيث عهد بها إلى بعض كبار الأئمة من أمثال: أبي الأسود الدؤلي: (69هـ)، وتبعه في إكماله من جاء بعده من العلماء، من أشهرهم: نصر بن عاصم الليثي: (89هـ)، والحسن البصري: (110هـ)، ويحيى بن يعمر: (129هـ)، وأكماله من جاء بعدهم.

وقد كان موقف الناس من الشكل متبايناً بين مكرّره له، ومنكرٍ عليه، وداعٍ إلى تعديله وإصلاحه، وحاثٍ على اعتماده، لكن الاتجاهات التي اعترضت عليه ركنت في النهاية إلى القبول به، بل رأى بعضهم ضرورة الشكل في القرآن؛ لما رأوا من انتشار اللحن في قراءة كتاب الله<sup>(21)</sup>، ومن ثمّ ذهب الإمام مالك ﷺ إلى أنه: لا بأس بالنقط والشكل في المصاحف التي تتعلم فيها الغلمان، أما الأمهات فلا<sup>(22)</sup>.

(18) تمام المنة في التعليق على فقه السنة، للألباني: "المقدمة": 7.

(19) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: جمع القرآن، رقم: 4986، 183/6، ومباحث في علوم القرآن، للقطان: 126، 128.

(20) عقيلة أتراب القصاصد في أسنى المقاصد، في علم رسم المصحف، لابن فيره الشاطبي: 4.

(21) ينظر: مباحث في علوم القرآن، للصالح: 95، والقراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، لحبش: 97.

(22) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: 171/2، والقراءات المتواترة، لحبش: 97.

أما نقط المصحف بوضع النقاط على حروفه فكان في أظهر الأقوال في عهد خلافة عبد الملك بن مروان، والسبب في ذلك دخول أفواج من غير العرب كالفرس والأعاجم والأحباش في دين الله، وخلق كثير ممن لا يعرفون النطق بلغة العرب، فصاروا ينطقون القرآن الكريم برطانتهم<sup>(23)</sup>.  
وباتساع رقعة الفتوحات الإسلامية ودخول أهل الأمصار في دين الحق، احتاجوا إلى قراءة القرآن الكريم، فكان الفاتحون يعلمونهم ذلك لإقامة الصلاة، ولكن شق على كثير من أهل تلك البلاد تمييز بعض الحروف الهجائية عن بعض خاصة في الكلمات القرآنية المركبة، ومن ثم جاء بعضهم إلى مكة والمدينة مع الجيوش الإسلامية العائدة، واحتاج الأمر إلى نوع من العلامات اللغوية التي يستطيع القارئ من غير العرب أن يميز بها الحروف العربية بعضها من بعض؛ وهنا خشى العلماء على النص القرآني من أن يصيبه اللحن والتحريف، فانصرفت جهود بعضهم إلى معالجة ذلك، حيث ابتدعوا النقط والشكل؛ تسهيلا وتمييزا لغير العرب على فهم لغة العرب؛ ليجدوا بذلك قراءة القرآن من غير لحن ولا رطانة، كما ابتدع الخليل أحمد الفراهيدي (170هـ)، "الهمزة"، وأشكلت الآيات القرآنية بها؛ لينضبط من يقرأ في قراءته، فلا يلحن عند قراءته، سيما الأعاجم منهم ممن أسلموا، وهم لا يعلمون دقائق اللغة<sup>(24)</sup>.

وقد أغفل العلماء بيان الأحرف السبعة الأولى المجموعة: "سنقص لكم"، والثانية: "أع حَي طَهْر"، بل إن الشاطبي خالف من سبقه في تقسيم هذه الحروف، فأدخل العين في الأحرف السبعة الأولى، فأصبحت ثمانية: "نقص عسلكم"، ورجح أحد الرأيين القائلين في العين بالتوسط أو المد، وقد جانبه الصواب فيه؛ لمخالفته الرأي القائل بنطق العين بحركتين، ولعله معذور في اختياره؛ لأن القراء مختلفون في مقدار مد العين بين أربع وست حركات، فذكرهما مرجحًا الطول على التوسط، وإلى ذلك أشار بقوله:  
وَمَدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاحِ مُشْبِعًا . . . وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلًا<sup>(25)</sup>.

كما أنه ترك حرف الألف بعيدا عن القضية نطقا ورسمًا، وهو مفتاح الأحرف السبعة الأولى والثانية التي مجموعها أربعة عشر حرفًا، وهو المقصود والمعنى الحقيقي لقوله ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ وسر المعجزة لكتاب الله وفق ما سيأتي بيانه.

والحقيقة أن أصل مد العين حركتان فقط، فلا يجوز مدها فوق ذلك.

المبحث الرابع: "حروف النورانية المقطعة معجزة القرآن الكبرى":

(23) ينظر: الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي: 171/2، ودراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر: 148.

(24) ينظر: المحكم، للداني: 6، والقراءات المتواترة، لحبش: 96، 97، ودراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر: 147، 148.

(25) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، للشاطبي: 35.

هي تلك الحروف التي وردت في فواتح تسع وعشرين من سور القرآن<sup>(26)</sup>، وتسمى الأحرف النورانية، وعددها أربعة عشر حرفاً، مجموعة في: (نص حكيم له سر قاطع)، ونظمها صاحب التحفة في قوله: وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعُ عَشَرَ... (صِلُهُ سُخَيْرًا مَنْ قَطَعَكَ) ذَا اشْتَهَرَ<sup>(27)</sup>.

وقد اختلفت صورتها، فجاءت مفردة في ثلاثة مواضع، هي قوله ﷻ: ﴿ص ق ت ن﴾ وثنائية في أربعة، هي قوله ﷻ: ﴿ط ه طس يس حم﴾، وثلاثية في ثلاثة، هي قوله: ﴿الم الر طس م رباعية في موضعين، هما قوله: ﴿المص المر﴾ وخماسية في موضعين كذلك، هما: كهيص عسق ح.

وأول ما نزل من السور المفتحة بالحروف المقطعة هي سورة القلم، وكل السور المفتحة بهذه الحروف قد نزلت بمكة المكرمة، إلا سورتني: البقرة وآل عمران، فنزلنا بالمدينة، والسؤال هنا: لماذا أنزلنا بالمدينة؟ ومتى قيل الحديتان المذكوران في الأحرف السبعة المشار إليهما؟ هنا يكمن السر.

السر كما بينه العدني في كتابه: (أخطاء النحويين واللغويين في العقيدة)، هو أن هذه الأحرف نزلت بحكم آخر مختلف عن حكم الخطاب: (افعل، أو لا تفعل)؛ ولأنها لا تخضع لقواعد البناء ولا الإعراب، أي: لا تخضع لقواعد اللغة، ولا تنضبط بضوابطها الاصطلاحية، فهي ليست كباقي الحروف الأخرى.

وهذا الفهم المخالف أوقع كثيراً من أهل اللغة في الخطأ، ومجانبة الصواب في فهمهم للقرآن الكريم، ومن ثم قال ابن تيمية: "ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها"<sup>(28)</sup>.

ومؤدى قوله أن تحكيم المصطلح الحادث في نصوص الكتاب والسنة وحصر الحقائق العلمية الشرعية في قوالب اصطلاحية حادثه هو الذي أوقع المسلمين في كثير من اللغظ والخطأ.

وهذا القول من أكبر الفوائد الواردة في هذا السياق التي تحصلنا عليها بالبحث وقيام الأدلة الدامغة، فالحكم على كثير من الأحكام بالوجوب أو بإلزام معنى معين استناداً إلى قضية اصطلاحية هو في حد ذاته أمر مردود؛ لأن الاصطلاح المحكم حتى في المسائل الشرعية يحتاج إلى الموقف الشرعي الصحيح.

<sup>(26)</sup> هي سور: "البقرة، وآل عمران، والأعراف، ويونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، ومريم، وطه، والشعراء، والنمل، والقصاص، والعنكبوت، الروم، ولقمان، والسجدة، ويس، وص، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجن، والأحقاف، وق، ون".

<sup>(27)</sup> تحفة الأطفال والغلمان، للجزوري: 5.

<sup>(28)</sup> مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية/3/82.

والقضية في أساسها تكمن في: أن الرسول ﷺ قد نطق هذه الحروف باسمها، ونحن ننطقها بأسمائها، وقد صح أنه ﷺ: نطق كل حرف منها باسمه مستقلاً عن غيره، ففي الحديث: " مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: {الم} حَرْفٌ، وَلَكِنْ (أَلِفٌ) حَرْفٌ، وَ(لَامٌ) حَرْفٌ، وَ(مِيمٌ) حَرْفٌ " (29).

وقد فرق العلامة السهيلي بين (الاسم والمسمى)، مستندا في ذلك إلى رأي سيبويه، فقال: "الاسم غير المسمى لو تأملوه، ولكنهم تعاملوا عنه وأغفلوه، فقال: - يعني سيبويه-: "الكلام: اسم وفعل وحرف"، فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى إنما هو شخص؟ فهذا بيان ونمى، لا سيما مع قوله فيما بعد: تقول: سميت زيدا بهذا الاسم، كما تقول: علمته بهذه العلامة، وكذلك نص في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف؛ حتى يكون بعضها ثلاثيا، وبعضها رباعيا، وبعضها خماسيا، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به - فلا يتعلق بشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص.

فسبحان الله كيف جانب الصواب من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين، ومن مذاهب العرب، ثم يخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى! ما أشار إلى ذلك نحوي قط، ولا أعتقده عربيا! ألا ترى أنهم يقولون: "أجل" مسمى، ولا يقولون: "أجل اسم"، ويقولون: "هذا الرجل مسمى يزيد"، ولا يقولون: "اسم يزيد"، وتقول: "باسم الله"، ولا تقول: "بمسمى الله"، ولو كان الاسم بمعنى المسمى ما امتنع شيء من هذا، فهذا غاية العجب" (30).

فهذا الرد قاطع على من قال عن الأحرف المقطعة في فواتح السور بأنها أسماء، وهو اعتقاد يجب إزالته من كتب التفاسير التي أشارت إلى هذه المعاني المذكورة من جملة الأقوال المتعددة الواردة في كتب التفاسير في معاني الأحرف المقطعة.

وقد بين ابن هشام في شرحه على ألفية ابن مالك في مسألة: أن الاسم لا يضاف إلى مرادفه، مثل: "ليث أسد"، ولا يضاف موصوف إلى صفته، نحو: "رجل فاضل"، ولا تضاف صفة إلى موصوفها، نحو: "فاضل رجل"، فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول. فأما منع إضافة الاسم إلى مرادفه؛ فسببه الفضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه؛ ومن ثم

(29) سنن الترمذي: باب: ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر، الحديث: (2910)، 175/5.

(30) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي: 31.



فلا بد أن يكون غيره في المعنى؛ إذ إن الشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه، والترادف معناه: الاتحاد والتوافق<sup>(31)</sup>.

وأما منع إضافة الموصوف إلى صفته؛ فيرجع إلى أن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، فلو أضيف إليها موصوفها، فإنها ستكون مجرورة دائما. وأما منع إضافة الصفة على موصوفها، فلأن الصفة يجب أن تكون تابعة لموصوفها ومتأخرة عنه، ولا يتأتى ذلك في الإضافة<sup>(32)</sup>.

وزيادة في الإيضاح لإثبات صحة ما سبق بيانه أقول: قد اتخذ بعض الباحثين اللغة سبيلا وطريقا ومطية للوصول إلى هدم حقائق الإسلام، والتشكيك في ثوابته التي كان عليها سلف الأمة الصالح عليه السلام، فرام التعقيد والتأصيل في اللغة؛ لغرض الانحراف بها عن غايتها وأهدافها، وتبعاً لذلك الانحراف بما احتوته النصوص من مفاهيم شرعية صحيحة؛ لتوافق ما يقررونه من صنوف الأخطاء.

وتبقى هنا مسألة اختلاف القراء في الوقوف على هذه الحروف، وفق ما تمت الإشارة إليه سلفاً، فبعضهم يرى أن ما ورد منها في فواتح السور ليس بآية مستقلة، ومن ثم لا يوقف عليه، في حين يعدها بعضهم الآخر آية مستقلة، يجب الوقوف عليها وعدم تجاوزها أو وصلها بما بعدها، وكذلك اختلافهم في مواضع الوقف على تلك الحروف المقطعة في حد ذاتها، وعدد تلك المواضع، وعدد المواضع الذي يجب الوقف عليه منها آية، والذي لا يوقف عليه ليس بآية، وإن لم يكن بآية، فهل يجب الوقف عليه أو لا؟

ولبيان ذلك أقول: إن الأصل في هذه الحروف أن يسكت عليها سكتة خفيفة بمقدار حركتين من دون تنفس، وهو مذهب المحققين من القراء والنحاة، منهم: أبو جعفر ابن القعقاع (ت: 130هـ)، وأبو الحسن الأخفش، الذي يقول: " (ألف): تمام، و (لام): تمام، و (ميم): تمام"<sup>(33)</sup>.

وهنا أشير إلى أن ابن الجزري - رحمه الله - قد ذكر أنه لا يوجد في القرآن وقف واجب أو غيره إلا لضرورة وسبب، بقوله: **وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ ... وَلَا حَرَامٍ غَيْرَ مَالِهِ سَبَبٌ.**

لكن ثمة وقف واجب في فواتح السور المبدوءة بالحروف المقطعة، يلزم التقيد به، وإليه أشرت بالقول: **بَلْ إِنَّ فِي الْقُرْآنِ وَقْفًا قَدْ وَجَبَ . . . فِي أَحْرَفٍ قَدْ قُطِّعَتْ، ذَاكَ الْعَجَبُ**  
**فَلَا يَجُوزُ وَصْلُهَا إِنْ قُرِئَتْ . . . إِذْ رَسْمُهَا مُوقَّفٌ بِلَا سَبَبٍ**

(31) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، لصاحب حماة: 217/1، 218، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي: 90/3، 91.

(32) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد النجار: 337/2.

(33) القطع والانتشاف، للنحاس: 42.

وَكُلُّهُمْ فِي رَأْيِهِ مَعْدُورٌ؛ . . . لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْنِ لِمَ وَجَبَ؟

وأخيراً أقول: إن هذه الحروف النورانية المقطعة لا ينطبق عليها نحو ولا صرف ولا إعراب، فهي ليست معربة ولا مبينة، ولا ينطبق عليها إدغام ولا إخفاء، وهي أيضاً ليست حروفاً مخففة ولا مثقلة، ولا ينطبق عليها روم ولا إشمام ولا إمالة، صدرها الله في قرآنه في تسع وعشرين سورة، مُفْتَتِحًا إياها بهذه الحروف؛ للتحدي والإعجاز، وليست للتسهيل أو التخفيف، كما قال الإمامان الطبري وابن الجزري - رحمهما الله -، وأيدهما في هذا الرأي الشيخ الزرقاني في مناهل العرفان<sup>(34)</sup>.

وأيضاً لا علاقة لهذه الحروف المقطعة في بدايات السور المشار إليها بالترتيب الوارد في المصحف الشريف، وهو ترتيب توقيفي، كذلك لا علاقة لها بالقراءات السبع، ولا دليل على ربطها بالسبع لغات، ولا بالسبع لهجات، ولا بالسبعة أوجه، فكل ذلك لم يثبت بالدليل القطعي، إنما هي محض اجتهاد واستنباط، وكما يقال: "القرآن حمال أوجه"، لكن في غير الحروف المقطعة التي هي سر القرآن الأعظم ومعجزته الكبرى، كما يرى ذلك الباحث ويميل إليه.

ومن ثم أقول: إن العلاقة بين السبع من المثاني، والأحرف السبعة، والحروف المقطعة وثيقة وتلازمية، وأنها سر المعجزة التي اختص بها كتاب الله وكلامه المنزه عن النقص، وهي معجزات لا تنهاى ولا تحصر، وكفى المسلم أن يتدبر ويتأمل فيه؛ ليتعظ ويعتبر، فالله ﷻ يقول: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ص، الآية: "29".

والله أعلم.

خاتمة البحث:

بعد البحث والحديث عن الأحرف السبعة، والحروف المقطعة، وما سبقها من كلام عن السبع المثاني، يخلص الباحث في ختام هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، يوجزها في الآتي:

- أن العلماء والمفسرين لم يستقر لهم رأي على مدى القرون السابقة في بيان المراد من السبع المثاني، وأن النبي ﷺ لم ينتهج منهج التأويل أو الحذف أو التقدير في إفهام صحابته ﷺ نصوص الكتاب العزيز.
- أن السبع من المثاني تعد من أسرارها الكبرى للقرآن، ومعجزاته العظمى، فهي ليست القراءات السبع، وإنما خصت بالذكر لمزية انفرادتها بها، وأن فهمها هو المفتاح لتفسير الأحرف السبعة ولبیانها.

(34) ينظر: المعجزة القرآنية حقائق علمية، لأحمد أبو شوفة، ص: 29.

- أن منهج العلماء في بيان المراد بالأحرف السبعة لم يكن موافقا لقواعد البحث العلمي وضوابطه، وهو ما أظهر ذلك التباين والاختلاف في بيان المراد منها، وخاصة أنه لم يرد عنه عليه السلام تفسير لها، بل أن الثابت هو عدم صحة تسمية هذه الأحرف السبعة بالقراءات السبعة، وأن جميع المؤلفات والبحوث لم تصل إلى حقيقة معرفة الأحرف السبعة؛ لتبقى هذه الأحرف أحد أسرار القرآن ومعجزاته التي لا تنتهي.
- لم يثبت أن الرسول الأكرم ﷺ قد فسّر شيئا من الأحرف المقطعة، ولم يرد أن أحدا من صحابته الكرام رضي الله عنهم قد سأله عنها كذلك؛ لتبقى هذه الأحرف السر الأكبر لمعجزة القرآن الكريم الخالدة.
- أن الحروف النورانية المقطعة في أوائل السور القرآنية نزلت بصورة تختلف عن بقية حروف الكلمات الأخرى؛ فهي لا تخضع لقواعد اللغة بناء وإعرابا، ولا لغيرها من الأحكام الجارية على الحروف الأخرى.
- أن الذي أوقع المسلمين في الخطأ في فهم كتاب الله هو تحكيمهم لبعض المصطلحات الحادثة في نصوص الكتاب والسنة وحصر الحقائق العلمية الشرعية في قوالب اصطلاحية حادثة.
- أن الله قد افتتح تسعا وعشرين سورة من كتابه بهذه الحروف؛ للتحدي والإعجاز، وليست للتسهيل أو التخفيف، أو لتجري عليها الأحكام التي تجري على بقية الحروف، وهذا هو وجه الإعجاز.
- أن العلم والاكتشافات المعرفية في تقدم مستمر، ومن ثم فلا يجب أن نقصر أي مسألة في كتاب الله على قول معين أو زمن محدد، باستثناء ما وردت فيه نصوص قطعية، وأدلة يقينية.
- وختاما أقول: إن عجائب الكتاب العزيز لا تنتهي، وأن معجزاته الخالدة لا تحصى، وأن الفصل في هذه المسائل دون دليل قطعي هو من التعدي على كلام الله، ومن باب القول على المولى بغير علم، وأن إخفاء فهم سر هذه الحروف سواء السبعة أو المقطعة، وكذا السبع من المثاني هو من باب الإعجاز في كتاب الله؛ لتبقى فهم البشر وإدراكهم مهما بلغا قدرا من العلم عاجزين عن الوصول إلى كل حقائقه.
- المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم بروايتحفص عن عاصم الكوفي.

1. الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، عالم الكتب، بيروت.

2. إيجاز البيان عن معاني القرآن، لأبي الحسن نجم الدين النيسابوري، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن

القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1: 1415هـ.

3. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، لجابر بن موسى، أبي بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة

المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة، 1424هـ، 2003م.

4. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر. بيروت: 1420هـ.
5. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن عجيبة الحسني، (ت: 1224هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة: 1419هـ.
6. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر ابن محمد بن عاشور التونسي، (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1984هـ.
7. تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن، للشيخ سليمان الجمزوري، ضبطه: وائل بن علي الدسوقي، الطبعة: الأولى، ربيع الآخر: 1430هـ.
8. تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، (ت: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط/1: 1418هـ، 1997م.
9. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لناصر الدين الألباني، (ت: 1420هـ)، دار الراية، ط/5.
10. الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط/1: 1422هـ.
11. حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيرة الشاطبي، دار الكتاب النفيس، بيروت: 1407هـ.
12. دراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر إسماعيل، دار المنار، ط/2: 1419هـ، 1999م.
13. درج الدرر في تفسير الآي والسور، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، (ت: 471هـ)، دراسة وتحقيق: وليد الحسين، وإياد عبد القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط/1، 1429هـ، 2008م.
14. روائع البيان تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي: دمشق، مؤسسة مناهل العرفان: بيروت، ط/3: 1400هـ، 1980م.
15. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (ت: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شاکر وآخريين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/1، 1395هـ، 1975م.
16. عقيلة أتراب القصائد، في أسنى المقاصد، في رسم المصحف، للقاسم بن فيرة الشاطبي، تحقيق: د. أيمن سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط/1: 2006م.
17. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، لمحمد حبش، دار الفكر، دمشق، ط/1: 1419هـ، 1999م.
18. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، لمحمد بن عمر بازمول، الرياض، دار الفرقان، ط/1: 1431هـ.

19. القطع والائتلاف "الوقف والابتداء، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد فريد مزدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:1، 2002م.
20. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود الزمخشري، (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/3: 1407هـ.
21. الكناش في في النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت: ل2000م.
22. مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ، 2000م.
23. مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط: 24، يناير: 2000م.
24. مجموعة الرسائل والمسائل، لأحمد بن تيمية الحراني، (ت: 728هـ)، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، الناشر: لجنة التراث العربي.
25. مجموع الفتاوى، لأحمد بن تيمية الحراني، (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ط1، 1411هـ، 1995م.
26. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1: 1422هـ.
27. المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق: 1407هـ.
28. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم) لأبي الحسين مسلم ابن الحجاج القشيري دار الجيل، بيروت، وطبعها مصورة من الطبعة التركية المطبوع 1334هـ.
29. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1: 1408هـ، 1988م.
30. المعجزة القرآنية: حقائق علمية قاطعة، تأليف: أحمد عمر أبو شوفة، ط/1، 2003م.
31. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الشَّهيلي، (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1: 1412هـ، 1992م.
32. النشر في القراءات العشر، لشمس الدين محمد ابن الجزري، (ت: 833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير: دار الكتاب العلمية.

33. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، (ت: 437هـ)، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط/1: 1429هـ، 2008م.